

المحاضرة الاولى

ماهية التجارة الخارجية:

مقدمة: إن التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم. ويتخذ هذا الاعتماد المتبادل ثلاثة أشكال:

- 1- تبادل السلع المادية مثل القطن، السيارات.
- 2- تبادل الخدمات مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة.
- 3- تبادل المعاملات المالية والنقدية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات أجنبية غير مباشرة.

تعريف التجارة الخارجية: أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلاً عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.

أهمية التجارة الخارجية:

وتنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة دول العالم إلى الحصول على سلع وخدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك إلى:

- 1- عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محلياً بسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محلياً.
- 2- اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخلياً لكن بتكاليف مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع دول أخرى. ولذا من الأفضل لها استيراد هذه السلعة بدلاً من إنتاجها.

أسباب اختلاف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى:

1. حسب مستوى التقدم الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لدى الدولة:
حيث تنخفض أهمية التجارة الخارجية لدى الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة مثل USA. لأن لديها وفرة عناصر إنتاج، وتمتكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها.
بينما تزداد أهمية التجارة الخارجية في الدول صغيرة الحجم والتي تنخفض لديها الإمكانيات المادية والبشرية ويقل عرض عناصر الإنتاج لديها.
2. حسب السياسة التجارية التي تطبقها الدولة تجاه العالم الخارجي:
فهناك سياسة الحرية التجارية والتي تزيد من حجم تجارتها الدولية مع الخارج كذلك سياسة الحماية والتي عندها تقل حجم تعاملاتها للدولة مع الخارج .
وتقاس أهمية التجارة الخارجية لدولة ما بنسبة تجارتها الخارجية (صادرات + واردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

(صادرات + واردات) // الناتج المحلي الإجمالي * 100

وتختلف هذه النسبة من دولة لأخر وذلك حسب تقدمها الاقتصادي.

* وهكذا نلاحظ مما سبق مدى أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لأي دولة في العالم، نظراً لأن دول العالم أصبح كلاً مترابطاً لا تستطيع دولة ما أن تعيش فيه منعزلة عن باقي دول العالم، كما لا تستطيع دولة ما أن تطبق سياسة الاكتفاء الذاتي طالما أنها تسعى إلى تحقيق التقدم الاقتصادي.

المزايا المترتبة على قيام التجارة الخارجية:

- الاستفادة من موارد الدول الأخرى.
- الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.
- منع الاحتكار.
- توفير فرص عمل للعمالة داخل كل دولة.
- تحقيق موارد مالية عن طريق الرسوم الجمركية.
- تخفيض تكاليف وأسعار السلع والخدمات.

التجارة الخارجية والتخصص الدولي:

توجد علاقة تبادلية بين التجارة الخارجية والتخصص الدولي، حيث ترتبط التجارة الخارجية ارتباطاً وثيقاً بظاهرة "التخصص وتقسيم العمل" على المستوى الدولي، فلولا قيام التجارة الخارجية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع والخدمات. بكميات تزيد عن حاجتها، دون أن تنتج شيئاً من سلع وخدمات أخرى هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فلولا وجود التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع والخدمات المختلفة ولما قامت التجارة الخارجية. ولقد أكد الاقتصاديون الكلاسيك على ذلك مثل آدم سميث، حيث يقررون أن الفرد إذا تخصص في أداء عمل معين واحد يتقنه وترتفع درجة مهارته وإنتاجيته ومن ثم يحصل على مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية. وهذا ما يجب أن تقوم به الدول، أي أن تتخصص في إنتاج سلع معينة ترتفع فيها كفاءتها الإنتاجية ثم تبادل ما يزيد عن حاجتها مع الدول الأخرى طبقاً للمزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة.

ويرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل من أهمها:

أ. اختلاف الظروف الطبيعية:

يؤدي اختلاف الظروف الطبيعية السائدة في كل دولة إلى تخصصها في إنتاج بعض المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو السلع النهائية الزراعية أو الصناعية. مثلاً لدى بعض الدول بيئة استخراجية لذلك تتخصص في إنتاج البترول الخام.

ب. مدى وفرة وندرة عناصر الإنتاج:

يتحدد أيضاً التخصص وتقسيم العمل طبقاً لمدى وفرة وندرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة، وخاصة عنصري العمل ورأس المال. فمثلاً الدول النامية يتوفر لديها وفرة عمالة وندرة رأس المال لذلك تتخصص في إنتاج الصناعات الخفيفة. مثل الغزل والنسيج. أما الدول المتقدمة فنجد لديها وفرة في رؤوس الأموال وندرة عمالة ← تتجه نحو إنتاج الصناعات الثقيلة مثل صناعة الآلات والسيارات.

ج- تكاليف النقل:

إن تكاليف نقل سلعة ما تؤثر على مدى اتساع سوق هذه السلعة، لأنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج، ومن ثم إلى سعر السلعة.

ويتحدد كون سلعة ما قابلة للتبادل تجارياً اعتماداً على سعرها الدولي وسعرها المحلي. وتكاليف النقل.

السلعة قابلة للتصدير \leftarrow سعرها المحلي + تكاليف النقل للخارج أقل من سعرها الدولي.

السلعة قابلة للاستيراد \leftarrow سعرها الدولي + تكاليف النقل للداخل أقل من سعرها المحلي.

وهذا يعني أن السلعة تعد تجارية إذا كانت قابلة للتبادل دولياً.

وبناء على ما سبق، فإن الدولة التي تستطيع إقامة بعض صناعاتها بالقرب من السواحل والموانئ تتوافر لها إمكانية توسيع حجم تجارتها الخارجية. خاصة وأن تكاليف النقل البحري أقل من النقل الجوي والبري.

وهكذا فإن انخفاض تكاليف النقل يحقق أفضلية نسبية للدولة في إنتاج وتبادل السلع في الأسواق الدولية.

د- توافر التكنولوجيا الحديثة:

فالدول التي يتوافر لديها التكنولوجيا الحديثة عن طريق الاختراع أو الابتكار أو التجديد تستطيع إنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية مثل الآلات والسيارات وهذه حال الدول المتقدمة والتي تتخصص في إنتاج هذه السلع بينما نجد الدول النامية مستوردة لمثل هذه السلع.

أوجه الاختلاف بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية:

1. حركية عناصر الإنتاج:

ويقصد بحركية عناصر الإنتاج قدرتها على التحول أو الانتقال من نشاط إلى آخر أو من مكان إلى آخر حسب اختلاف معدلات عوائدها، وتظل عناصر الإنتاج تتحرك حتى تتساوى معدلات عوائدها في كافة الأنشطة الاقتصادية.

مثال: هجرة عمالية كبيرة من أوروبا إلى الولايات المتحدة خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر.

كما وأن رؤوس الأموال تتجه وبكمية كبيرة عن طريق الاستثمارات المباشرة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

2. السياسة الخارجية:

يتم التفرقة بين التجارة الخارجية والداخلية على أساس درجة الحرية في تجارة السلع والخدمات، فيما يسمى بالسياسة التجارية التي تطبقها الدولة في تجارتها. حيث تنقسم السياسات التجارية إلى نوعين، أولهما سياسة الحرية التجارية، وثانيتها سياسة الحماية أو تقييد التجارة.

فعلى المستوى المحلي لا يتم تقييد التجارة، أما حركة السلع والخدمات على المستوى الدولي يتم تقييدها أي اتباع سياسة الحماية.

ومن أهم الأساليب لتقييد التجارة الخارجية:

أ. فرض رسوم جمركية عالية على الواردات.

ب. تحديد حصص للاستيراد وأحياناً للصادرات.

ج. اتباع سياسة الرقابة على النقد الأجنبي المسموح بخروجه لشراء سلع وخدمات أجنبية.

3. اختلاف النقود:

لكل دولة عملتها النقدية الخاصة بها والتي تسمى بالعملة المحلية ويتم بها تسوية المعاملات التجارية والمالية في الاقتصاد القومي لبلد ما. وحينما يرغب الأفراد في شراء السلع والخدمات من بلد أجنبي فلا بد أن يحصلوا على قدر من عملته النقدية يساوي قيمة هذه السلع والخدمات المطلوبة. ولذا يتم تسوية المعاملات المالية والتجارية الدولية باستخدام عملات مختلفة والتي يتطلب تحويلها إلى بعضها البعض وهذا هو أحد العوامل الهامة التي تميز التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية.

وهناك سهولة في تحويل العملات القوية كالดอลลาร์ واليورو ولكن هذا لا يعني سهولة في المعاملات التجارية الدولية والتي تتسم بها المعاملات التجارية الداخلية.

4. المواصلات والاتصالات:

ومن الأمور التي أدت إلى انفتاح الأسواق على بعضها البعض ثورة المواصلات البحرية والبرية والجوية، كذلك الحال بالنسبة للتقدم في الاتصالات (تلكس، فاكس، ثم شبكة المعلومات الدولية والتجارة الالكترونية).

5. الأذواق:

يسهم اختلاف الأذواق في الفصل بين أسواق البلد المختلفة ويرجع الاختلاف في الأذواق إلى أهم العوامل التالية:

1. اختلاف الثقافات والعادات الاجتماعية من دولة إلى أخرى.

2. اختلاف المناخ لجغرافي.

3. اختلاف الأديان والمعتقدات.

4. اختلاف مرحلة التقدم العلمي.

ويترتب على اختلاف الأذواق حدوث اختلاف في أنواع السلع والخدمات المطلوبة. ومن ثم حدوث انفصال في الأسواق. ولكن توجد مجموعة من العوامل ساعدت على خفض الفجوة بين الأذواق وبالتالي ساهمت في التخفيف من حدة انفصال الأسواق ولعل أهم هذا العوامل:

1. التحسن في وسائل المواصلات والاتصالات الدولية.

2. الاستفادة من التقدم التكنولوجي في وسائل الدعاية والإعلان.

3. خروج أبناء الدول المختلفة إلى جميع أنحاء العالم بهدف الدراسة أو السياحة أو العمل.

4. يتزايد أعداد الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل على تسويق منتجاتها في كافة أنحاء العالم.

النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية

مقدمة: تسعى النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية لتوضيح السبب الأساسي لقيام التجارة الدولية، وقد أرجعت قيام التجارة الدولية إلى ثلاثة أسباب.

أولها: أن بعض الدول تنتج سلعاً لا تستطيع إنتاجها دول أخرى، مثل البترول والحديد...

ثانيها: أن بعض الدول لديها فائض في بعض السلع في حين تعاني دول أخرى من عجز فيها ويجب ان يقترن هذا الفائض بنفقات منخفضة وأسعار منخفضة على المستوى الدولي بهدف التصدير.

ثالثها: أن التجار يحققون مكاسب من نقل سلع تباع بأسعار منخفضة إلى دول تباع فيها بأسعار مرتفعة. وأهم النظريات الكلاسيكية:

أ. نظرية المزايا المطلقة.

ب. نظرية المزايا النسبية.

أ. نظرية المزايا المطلقة:

يرجع الفضل في توضيح هذه النظرية إلى الاقتصادي **أدم سميث**، وتقوم هذه النظرية على الافتراضات التالية:

1. المنافسة الكاملة.

2. التوظيف الكامل.

3. الحرية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي.

4. تماثل الأذواق.

وتقرر هذه النظرية أن السبب الرئيسي لقيام التجارة الدولية هو اختلاف المزايا المطلقة بين الدول في إنتاج السلع المختلفة. ويعتمد مفهوم الميزة المطلقة لدولة ما في سلعة معينة إذا تمكنت هذه الدولة من إنتاجها (للسلعة) بتكلفة أقل من الدول الأخرى. ويتحقق ذلك عن طريق:

أ. قيام الدولة بإنتاج السلعة بتكلفة أقل من غيرها من الدول الأخرى.

ب. عندما تزيد إنتاجية نفس (المساحة، الدنم) من سلعة معينة في دولة ما عن غيرها من الدول الأخرى.

ج. عندما تستطيع دولة ما إنتاج كمية أكبر من سلعة معينة باستخدام نفس القدر من عناصر الإنتاج.

تعريف الميزة المطلقة التبادلية: إذا كانت لدينا دولتان (أ، ب) وسلعتان (س، ص)، وكانت الدولة (أ) لديها ميزة مطلقة في إنتاج السلعة س.

وكانت الدولة (ب) لديها ميزة مطلقة في إنتاج السلعة ص.

فتكون عندها بصددها حالة الميزة المطلقة التبادلية.

نظرية المزايا النسبية:

وضع هذه النظرية دافيد ريكاردو وأكملها جون ستيوارت ميل، تقوم هذه النظرية على الافتراضات التالية:

1. سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخلياً وخارجياً.

2. التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

3. الحرية التامة لعناصر الإنتاج على المستوى الداخلي.

4. تماثل الأذواق لدى المستهلكين مما يؤدي إلى تماثل خريطة السواء للمجتمع بالنسبة للسلع المتاجر بها.



تقوم هذه النظرية بتوضيح فرض مفسر: يقرر أن سبب قيام التجارة الدولية يعود إلى اختلاف المزايا النسبية بين الدول في إنتاج السلع المختلفة.